

دورة برنامج
العمل الإنساني
2021
صادر في شباط / فبراير 2021

لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية العراق



معلومات بشأن الوثيقة

احصل على آخر التحديثات



يقوم "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)" بتنسيق العمل في المجال الإنساني حتى يضمن حصول المتضررين من الأزمات على المساعدة والحماية التي يحتاجونها. كما أنه يعمل على تخطي العوائق التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية للمتضررين من الأزمات، بالإضافة إلى قيامه بدور ريادي فيما يتعلق بحشد المساعدات والموارد بالإجابة عن منظومة العمل الإنساني.

www.unocha.org/iraq

www.twitter.com/ochairaq

Humanitarian الاستجابة RESPONSE

تهدف الاستجابة الإنسانية لأن تصبح الموقع الإلكتروني المركزي لأدوات وخدمات إدارة المعلومات، مما يتيح تبادل المعلومات بين المجموعات وأعضاء "اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات". العاملين في إطار الأزمات المطولة أو المفاجئة

www.humanitarianresponse.info/en/operations/iraq



نظرة متعمقة بشأن العمل الإنساني

تدعم النظرة المتعمقة بشأن العمل الإنساني صانعي القرار من خلال منحهم إمكانية الوصول للبيانات الرئيسية المتعلقة بالعمل الإنساني. كما أنه توفر أحدث المعلومات الموثقة حول الاحتياجات وإيصال الاستجابة الإنسانية بالإضافة إلى المساهمات المالية.

www.hum-insight.info/plan/1035



تعد خدمة التتبع المالي، المزود الأساسي للبيانات التي يتم تحديثها باستمرار حول التمويل الإنساني على النطاق الدولي والمساهم الرئيسي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وذلك من خلال تسليط الضوء على الثغرات والأولويات، ومن ثم المساهمة في المساعدة الإنسانية الفاعلة والفعالة والقائمة على المبادئ

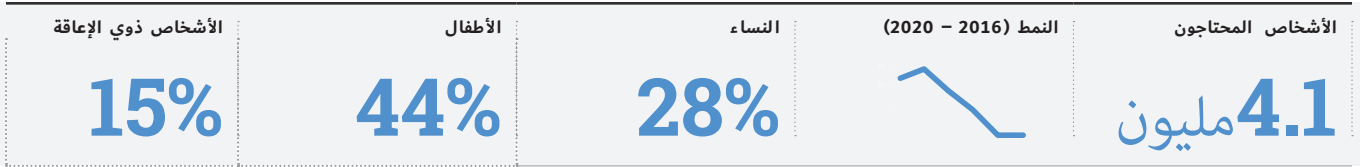
<https://fts.unocha.org/countries/106/summary/2021>

قام "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)" بتوثيق هذا المستند باسم الفريق القطري للعمل الإنساني والشركاء، حيث يقدم فهمًا مشتركًا للأزمة، متضمنًا ذلك الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحًا والعدد التقديري للأشخاص الذين يحتاجون للمساعدة، كما أنه يمثل قاعدة أدلة موحدة ويساهم في إثراء خطة الاستجابة الاستراتيجية المشتركة. إن التسميات المستخدمة والمواد المعروضة في التقرير لا تنطوي، بأي حال من الأحوال، على أي رأي للأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتدعيم حدودها أو تخومها الجغرافية.

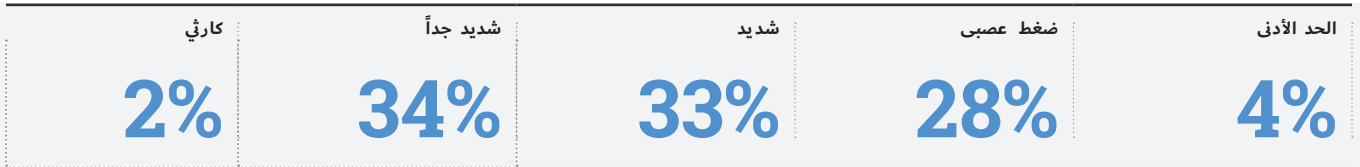
صورة الغلاف

طفلان يعيشان في مخيم إيسيان مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
© A Lazau-Ratz

ملخص الاحتياجات الإنسانية والنتائج الرئيسية



شدة الاحتياجات**



حسب نوع الجنس*

النسبة المحتاجين	الناس في حاجة ماسة	الجنس
22%	553 ألف	الأولاد
22%	533 ألف	الفتيات
28%	683 ألف	الرجال
28%	683 ألف	النساء

حسب مجموعة السكان

فئات السكان	الناس في حاجة ماسة
النازحون في المخيم	151 ألف
النازحون خارج المخيم	470 ألف
العائدون	1.8 مليون
المجموع	2.4 مليون

حسب مجموعة شرط و الجنس

فئات السكان	حسب الجنس
النازحون	50 / 50
العائدون	48 / 52
الأشخاص ذوي الإعاقة	49 / 51

حسب العمر

العمر	الناس في حاجة ماسة	نسبة المحتاجين
الأطفال (0 - 17)	1.1 مليون	44%
البالغون (18 - 59)	1.3 مليون	52%
كبار السن (+60)	0.1 مليون	4%

* لتوضيح السن الذي يعتبر فيه الشخص رجلاً / امرأة وليس فتى / فتاة - جميع الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و 17 عامًا هم أطفال و 18 عامًا فأكثر كرجال ونساء

** لقياس شدة الظروف الإنسانية (درجة الضرر الناجم عن جميع العواقب الإنسانية مجتمعة للنزوح والتهجير وفيروس كورونا) ولتقدير الأشخاص المحتاجين، تم تحليل الاحتياجات الإنسانية لعام 2021 وتصنيفها على مقياس شدة مكون من خمس نقاط: لا شيء أو الحد الأدنى (1)، الإجهاد (2)، شديد (3)، شديد جداً (4)، و كارثي (5). تعتبر الأسر التي تم تقييمها على أنها ذات احتياجات تقع في فئة الشدة 4 و 5 أسراً في حاجة ماسة.

السياق، الصدمات/ الأحداث، وأثر الأزمة

بعد ثلاث سنوات من انتهاء العمليات العسكرية الرسمية ضد تنظيم داعش، لا يزال السياق الإنساني في العراق هشا، ويتميز بالنزوح المطول؛ وضعف التلاحم الاجتماعي الوطني؛ وانتشار الذخائر المتفجرة على نطاق واسع، ونقص الوثائق المدنية المفقودة، وعدم اكتمال إعادة الإعمار وترميم المساكن والخدمات الأساسية وسبل العيش، الأمر الذي يهدد حياة النازحين والعائدين والمجتمعات. على الرغم من استكمال جهود الإنعاش الكبيرة في المحافظات الخمس الأكثر تضرراً من تنظيم داعش والعمليات العسكرية ذات الصلة، لم يتم تأمين حلول دائمة لحوالي 40 في المائة من مجموع 6.1 مليون عراقي نازح من 2014-2017. لا يزال أكثر من مليون عراقي يعيشون في حالة نزوح، وغير قادرين على العودة إلى ديارهم أو الاستقرار بشكل دائم في مناطق جديدة بسبب التحديات التي لم يتم حلها بعد. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال حوالي مليوني عراقي من بين ما يقرب من خمسة ملايين عراقي عادوا إلى قراهم أو المناطق المجاورة، ولم يحصلوا على السكن اللائق، أو الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، أو الوصول إلى الخدمات الأساسية أو غيرها من الشروط الأساسية للحلول الدائمة.

على هذه الخلفية، تسببت جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط في أوائل عام 2020 إلى زيادة مواطن الضعف الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك في صفوف النازحين والعائدين. ارتفعت البطالة، بينما ارتفع متوسط الإنفاق على الغذاء، ويرجع ذلك على الأرجح إلى مزيج من تقلبات الأسعار وفقدان الوظائف والدخل. كما ازدادت قضايا الحماية، في حين تم تقييد الوصول إلى الدعم القانوني والمجتمعي بسبب قيود الحركة وتعطيل الخدمات العامة وغيرها من التدابير للحد من انتشار فيروس كورونا. ونتيجة لذلك، ازداد الاعتماد على آليات التكيف السلبية والصدمات النفسية والتوتر والقلق.

كانت الخدمات الأساسية في مواقع النزوح والعودة - بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي والخدمات القانونية - غير كافية بالفعل قبل انتشار الوباء، نتيجة عقود من الصراع والاضطراب. أدى إغلاق المدارس والمكاتب العامة، وزيادة الطلب على خدمات الصحة والصرف الصحي بسبب انتشار فيروس كورونا، إلى زيادة الضغط على هذه الخدمات في عام 2020. إن عمليات إغلاق المخيمات التي استأنفتها حكومة العراق في تشرين الأول/أكتوبر 2020، زاد الضغط على الخدمات النادرة في مواقع النزوح والعودة خارج المخيمات.

أدى إغلاق معظم مخيمات النازحين في المناطق الخاضعة

للسيطرة الإدارية للحكومة العراقية في خريف عام 2020 إلى زيادة تحركات السكان، بما في ذلك عمليات الإخلاء القسري والعودة المبكرة و النزوح الثانوي. وفي العديد من مناطق الأصل للنازحين، لم تكن الظروف مواتية للعودة المستدامة. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت تحركات السكان الناتجة عن عمليات الإغلاق مستمرة.

نطاق التحليل

تركز وثيقة النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية لعام 2021 على الاحتياجات الإنسانية للأشخاص النازحين بسبب هجمات داعش والعمليات العسكرية لدرهم. تم تقييم وتحليل آثار جائحة كورونا على السكان العراقيين الأوسع في عملية تطوير وثيقة النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية لعام 2021، ومع ذلك، لم يتم تجاوز عتبات الطوارئ في وقت كتابة هذا التقرير. ستستمر المنظمات الإنسانية في مراقبة تأثيرات فيروس كورونا في عام 2021.

أدت تدابير الصحة العامة للتخفيف من انتشار فيروس كورونا إلى تحدي جمع البيانات الأولية من النازحين والعائدين في عام 2020. ولضمان تمثيل البيانات وجودتها وعمقها، اعتمد شركاء التقييم على جمع البيانات عن بُعد على مستوى الأسرة ومقابلات المخبرين الرئيسيين للتأكد من أن البيانات تم جمعها بأمان تتماشى مع البروتوكولات المعمول بها. كما تمت عملية مراجعة واسعة النطاق للبيانات الثانوية لهذه التقييمات.

الأوضاع الإنسانية والاحتياجات والسكان المحتاجين وخطورتها

من أصل 6 ملايين نازح خلال النزاع، عاد 4.7 مليون إلى مناطقهم الأصلية، بينما لا يزال 1.3 مليون شخص نازحين. لا يزال 4.1 مليون نازح وعائد لديهم احتياجات إنسانية تتعلق برفاههم الجسدي والعقلي، ومستويات معيشتهم وقدراتهم على التكيف في جميع أنحاء البلاد.

لم يتغير العدد الإجمالي للأشخاص المتضررين من أزمة داعش بشكل كبير منذ عام 2017، ومع ذلك، فقد زاد عدد النازحين والعائدين الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية بشكل ملحوظ خلال العام الماضي. لقد تعمقت الاحتياجات ونقاط الضعف، وتحديداً للنازحين خارج المخيمات والعائدين. هناك الآن حوالي 2.4 مليون شخص في حاجة ماسة للمساعدة الإنسانية، مقارنة بـ 1.8 مليون شخص في عام 2020. وزادت نسبة النازحين خارج المخيمات المحتاجين بشدة من 36 في المائة إلى 45 في المائة على أساس سنوي، في حين تصل نسبة العائدين ذوي الاحتياجات الماسة من 28 في المائة إلى 38 في المائة.

ويعتبر فقدان فرص العمل وتراكم الديون وزيادة الإنفاق على الغذاء من العوامل الرئيسية وراء هذه الزيادة.

ملخص التغييرات

إغلاق المخيمات وإعادة تصنيفها

تشرين الأول / أكتوبر- كانون الثاني / يناير 2021

بين شهري تشرين الأول / أكتوبر 2020 ومنتصف كانون الثاني / يناير 2021، أُغلق 14 مخيماً رسمياً للنازحين أو أعادت الحكومة العراقية تصنيفها كمواقع غير رسمية. كما تم إغلاق موقعين غير رسميين - الإسحافي والشمس. تشمل المخيمات الرسمية الـ 14، التي تم إغلاقها أو إعادة تصنيفها، واحدًا في الأنبار، و3 في بغداد، و3 في ديالى، وواحد في كربلاء، و2 في كركوك، و2 في نينوى، ومخيماً واحدًا في صلاح الدين. كان إغلاق مخيم السلامة في محافظة نينوى في 12 كانون الثاني / يناير 2021 هو آخر إغلاق للمخيمات.

لا تزال أربع مخيمات مفتوحة في العراق الفيدرالي، وتستضيف ما يقرب من 12,000 نازح. كما تم الإعلان عن إغلاق هذه المخيمات في الربع الأخير من عام 2020 ولكن تم تعليقها لاحقًا. ومع ذلك، لا تزال تشير بعض التقارير عن احتمال إغلاق اثنين من أكبر المخيمات التي لا تزال مفتوحة في العراق الفيدرالي، وهما عامرية الفلوجة في الأنبار، الذي تستضيف حوالي 2,800 شخص، وجدعة 5 في نينوى، الذي يستضيف حوالي 8,600 شخص. ومع ذلك، لم يتم تحديد إطار زمني محدد. المخيمان الآخريان تحت إدارة العراق الفيدرالي هما مخيمي اللطيفية 1 و2 في بغداد. لم ترد أي معلومات محددة عن إغلاقهما.

من بين المخيمات الـ 29 التي لا تزال مفتوحة حتى وقت كتابة هذا التقرير، يوجد 25 مخيماً في مناطق تديرها حكومة إقليم كردستان. تأوي هذه المخيمات ما يقرب من 180,000 نازح، ولا يُتوقع إغلاقها قريباً.

من شهر آب / أغسطس 2020 إلى منتصف كانون الثاني / يناير 2021، انخفض عدد النازحين المقيمين في المخيمات بنحو 65,000 شخص، مما ترك حوالي 192,000 شخص يعيشون في 29 مخيماً رسمياً في 7 محافظات وقت النشر التقرير. يشمل هذا الانخفاض في عدد سكان المخيم المغادرين بسبب إغلاق المخيمات، وكذلك حالات المغادرة الطوعية أو العفوية الأخرى للمخيمات، والتي حدثت في نفس الوقت. تعكس الأرقام أيضاً تحركات سكانية أخرى جارية، بما في ذلك التحركات بين المخيمات والوافدين الجدد من مناطق خارج المخيمات أو مناطق العودة، المرتبطة بمحاولات العودة الفاشلة.

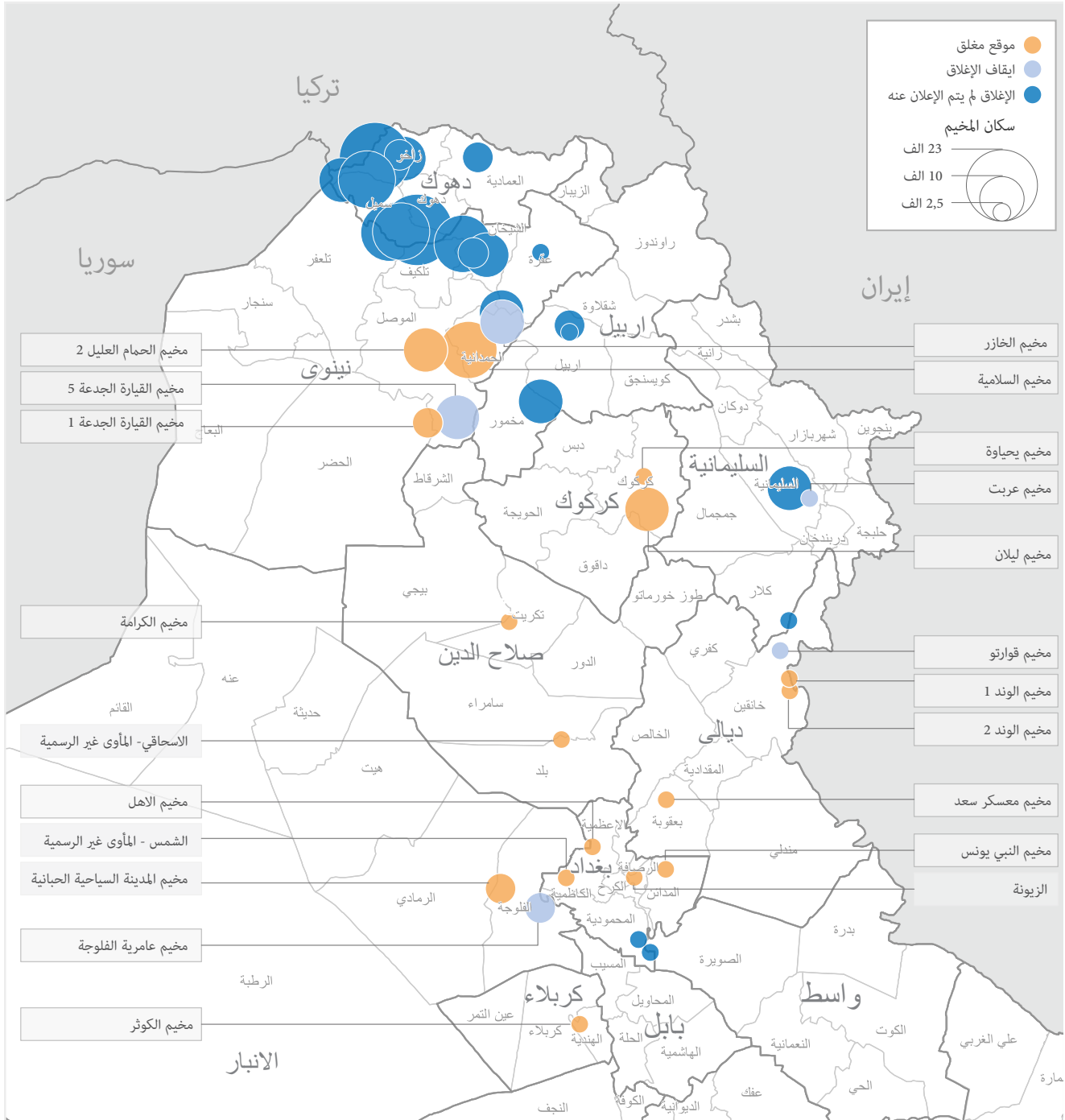
بينما أدت عمليات إغلاق المخيمات إلى بعض التعديلات في أعداد السكان عبر الفئات المختلفة (النازحون داخل

بعد الانتهاء من تقييمات وتحليل الاحتياجات الداعمة لهذه النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية في أوائل تشرين الأول / أكتوبر 2020، أعلنت حكومة العراق أنها ستغلق جميع المخيمات التي تستضيف النازحين بحلول نهاية العام. من منتصف تشرين الأول / أكتوبر 2020 وحتى وقت نشر وثيقة النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية في منتصف كانون الثاني / يناير 2021، تم إغلاق 14 مخيماً رسمياً للنازحين في المناطق الخاضعة لإدارة الحكومة العراقية أو تم دمجها أو إعادة تصنيفها كمواقع غير رسمية. ونتيجة لذلك، فإن 25 بالمائة (أو 65,000) من الأشخاص الذين تم عرض احتياجاتهم في وثيقة النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية على أنهم "نازحون داخل المخيمات" لم يعودوا يعيشون في المخيمات في وقت النشر. تماشياً مع الاتجاهات التي لوحظت منذ تشرين الأول / أكتوبر 2020، يُفترض أن حوالي 43,000 عائد و22,000 نازح خارج المخيمات

في شهر تشرين الثاني / نوفمبر 2020، ناقش الفريق القطري الإنساني كيفية عكس هذه التغييرات في وثيقة النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية لعام 2021. البيانات والتحليلات التي تدعم النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية هي نتاج شهور من العمل الجاد على مستويات القطاعات المشتركة والقطاعات المحددة. ولأنهما مترابطان، فإن تغيير رقم واحد يتطلب إعادة حساب جميع الأرقام، من أجل الحفاظ على سلامة البيانات والتحليل. يتطلب القيام بذلك إعادة تعيين كاملة للعملية بأكملها وأربعة أشهر أخرى من العمل، دون ضمان أن التحليل النهائي للاحتياجات سيكون مختلفاً بشكل كبير.

قرر الفريق القطري الإنساني أنه من الأفضل تقديم النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية باستخدام البيانات اعتباراً من أوائل تشرين الأول / أكتوبر 2020 للحفاظ على اتساق التحليل التفصيلي في جميع أنحاء البلاد. ومع ذلك، اعتبر الفريق القطري الإنساني أيضاً أنه من المهم أن تعكس التغييرات المهمة التي حدثت في أواخر عام 2020.

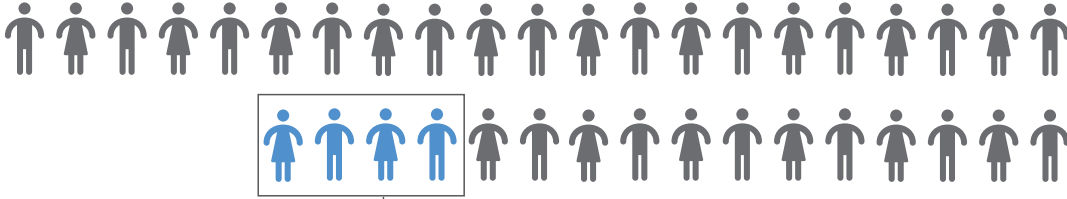
المخيمات، والنازحون خارج المخيمات، والعائدون)، والعدد الإجمالي للأشخاص المحتاجين، ودوافع الحاجة، والأسباب المحددة، لا تزال أنواع الاحتياجات التي تواجهها كل مجموعة دون تغيير بسبب إغلاق المخيمات. التحليل المقدم في وثيقة النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية هذه لا يزال ساريًا، والاحتياجات الناشئة بين المتضررين حديثًا متسقة.



مصدر: (1) القائمة الرئيسية لتنسيق وإدارة المخيمات المُحدّثة في كانون الأول/ ديسمبر 2020؛ (2) حالة إغلاق المخيم المقدمة من تقارير حالة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات. (3) الأرقام اعتباراً من كانون الأول/ ديسمبر 2020، باستثناء المخيمات تم وضع علامة "مغلقة" أو "معاد تصنيفها" حيث تكون أعداد السكان اعتباراً من بداية شهر الإغلاق؛ (4) تم تغيير نوع مستوطنة مخيم الحبانية سياحي والزبونة إلى "موقع غير رسمي".

الأعداد المُقدرة للأشخاص المحتاجين

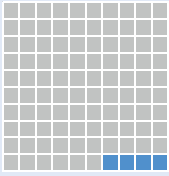
إجمالي السكان



حسب العمر والنوع الاجتماعي

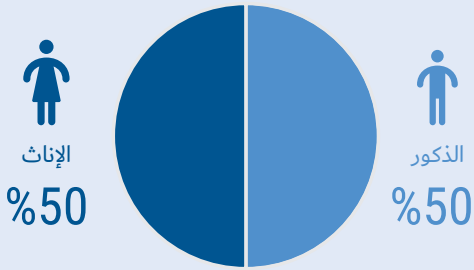
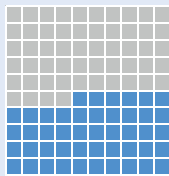
البالغون
18 - 59 عامًا

2.1 مليون



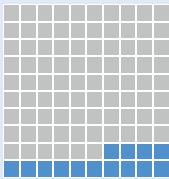
الأطفال
< 18 عامًا

1.8 مليون



ذوي الإعاقة
15%

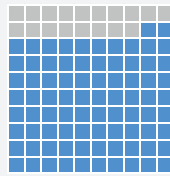
0.6 مليون



حسب القطاع

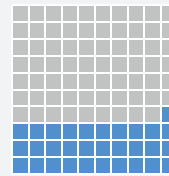
سبل العيش
في حالات الطوارئ

3.4 مليون



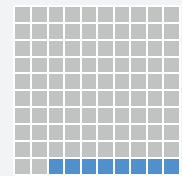
التعليم

1.3 مليون



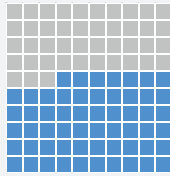
تنسيق وإدارة
المخيمات

0.4 مليون



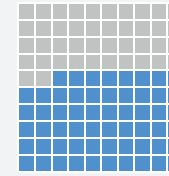
الحماية

2.4 مليون



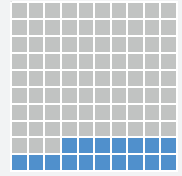
الصحة

2.4 مليون



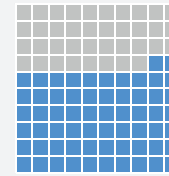
الأمن الغذائي

0.7 مليون



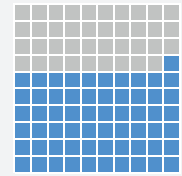
المياه والصرف
الصحي والنظافة الصحية

2.6 مليون



المأوى اللوازم
غير الغذائية

2.6 مليون



إنهاء النزوح في العراق

الحاجة إلى تحديد الأولويات المنسقة عبر التوصل الإنساني وتحقيق الاستقرار والتنمية والسلام

إنَّ الوصول إلى فرص كسب العيش والخدمات الأساسية محدودة، بما في ذلك المدارس والرعاية الصحية؛ أو حيث يظل التماسك الاجتماعي المجتمعي هشاً، وانعدام الأمن موجوداً. الظروف قاسية بشكل خاص في أفضية سنجار، وتلعفر، وبعاج في محافظة نينوى؛ وفي أفضية بلد، وبيجي، والطوز بمحافظة صلاح الدين؛ وفي أفضية هيت والرمادي والفلوجة بمحافظة الأنبار. مع ما يقرب من 60 في المائة من النازحين الحاليين من نينوى، و11 في المائة من الأنبار و11 في المائة من صلاح الدين، فإن إعطاء الأولوية لأنشطة التعافي والاستقرار والتنمية في الأفضية السكنية المذكورة أعلاه من شأنه أن يساهم بشكل كبير في إنهاء النزوح وتسهيل العودة الطوعية والمستدامة.

تنسيق الأولويات عبر التواصل

إنَّ الجهود المطلوبة للتغلب على العقبات المذكورة أعلاه، وتسريع الانتعاش والاستقرار في المناطق المتضررة، وتسهيل إنهاء النزوح بطريقة مستدامة، تتجاوز نطاق العمل الإنساني. إنَّ تحقيق الحلول الدائمة يتطلب اتباع نهج شامل ومُنسّق بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والجهات المعنية بتحقيق الاستقرار والتنمية والسلام، بالتعاون مع حكومة العراق وتحت قيادتها. إنَّ اعتماد أولويات مُنسقة من قبل جميع الكيانات، من شأنه أن يخلق تآزراً أفضل عبر مجموعة المساعدة التي يتم استثمارها في هذه المجالات. ستكون الأولوية الرئيسية للمنظمات الإنسانية في عام 2021 المساهمة بشكل استباقي في هذه الجهود المشتركة لتعظيم الأثر الجماعي وتسهيل إنهاء النزوح بشكل مستدام.

باتت مسألة إنهاء أزمة النزوح هدفاً للحكومات العراقية المتعاقبة. استأنفت الحكومة إغلاق مخيمات النازحين الخاضعة للسيطرة الإدارية للحكومة العراقية في تشرين الأول / أكتوبر 2020. وقد تم الإغلاق بتنسيق محدود مع المجتمع الإنساني وبإشعار قصير الأمد. يدعم المجتمع الإنساني في العراق إغلاق المخيمات ووضع حد للنزوح المطول، مع مراعاة المبادئ الإنسانية، بما في ذلك ضمان المغادرة الطوعية والأمنة والمستدامة والكرامة. يتطلب تحقيق ذلك إزالة العقبات التي تحول دون العودة المستدامة في مناطق الأصل، فضلاً عن استكشاف خيارات لحلول دائمة أخرى مثل إعادة الاستقرار أو الاندماج المحلي.

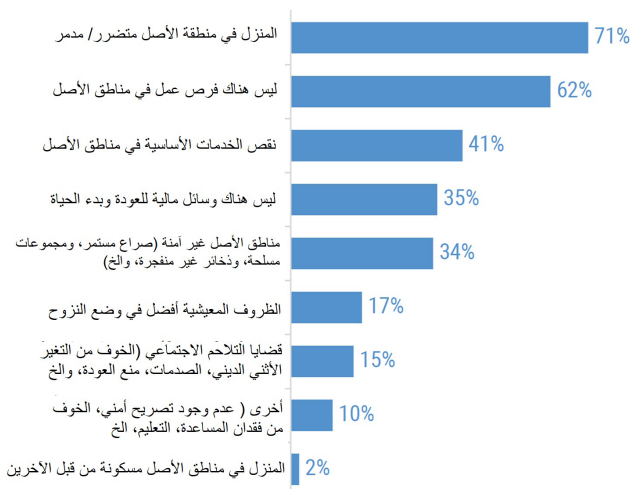
الإجراءات ذات الأولوية لمعالجة النزوح المطول والعودة الهشة

تمثل الظروف غير الملائمة في مناطق العودة الأصلية عقبات رئيسية تحول دون عودة 1.3 مليون نازح متبقين وفقاً لتقرير نشرته المنظمة الدولية للهجرة. كما تهدد هذه التحديات استدامة بعض حالات العودة التي حدثت بالفعل. والعقبة الرئيسية المُبلغ عنها أمام العودة المستدامة هي المساكن المُدمّرة (71 في المائة). تشكّل هذه المشكلة الخطورة الأكبر على النازحين من محافظات نينوى والأنبار وصلاح الدين وديالى، بناءً على حجم الضرر والعدد الكبير للنازحين من هذه المحافظات. إنَّ الافتقار إلى فرص العمل والخدمات الأساسية في مناطق العودة يشكّل عقبات أخرى أمام العائدين، حيث تشير البيانات التي جمعتها المنظمة الدولية للهجرة في مناطق النزوح إلى أن 62% من العائلات النازحة لا تستطيع العودة إلى ديارها بسبب نقص سُبل العيش في مناطقها الأصلية، بينما يرى 40% في المائة أن نقص الخدمات الأساسية في مناطقهم الأصلية يمثل عقبة أمام العودة وسبباً للبقاء في حالة النزوح. أفاد ما يقرب من 34 في المائة من الأسر التي لا تزال في حالة نزوح عن مخاوف من انعدام الأمن في مناطقهم الأصلية باعتباره عقبة أمام العودة.

المناطق الجغرافية ذات الأولوية

على الرغم من الإنجازات التي تحققت في برامج الاستقرار والتعافي الإنسانية، ظل الوضع في مناطق العودة في منتصف عام 2020 تقريباً كما كان عليه قبل عام واحد. يعيش حوالي 51 في المائة من العائدين (ما يقرب من 2.5 مليون شخص) في مناطق دُمرت فيها المنازل ولم يتم إعادة تأهيلها بعد؛

العوائق الأكثر شيوعاً أمام العودة



المصدر: مصفوفة تتبع النزوح LAV لعام 2020 (ملاحظة: هذه العوائق لا تنطبق على جميع الأشخاص الذين شملهم المسح، بل فقط النازحين الراغبين بالعودة لديارهم)

سياق الأزمة

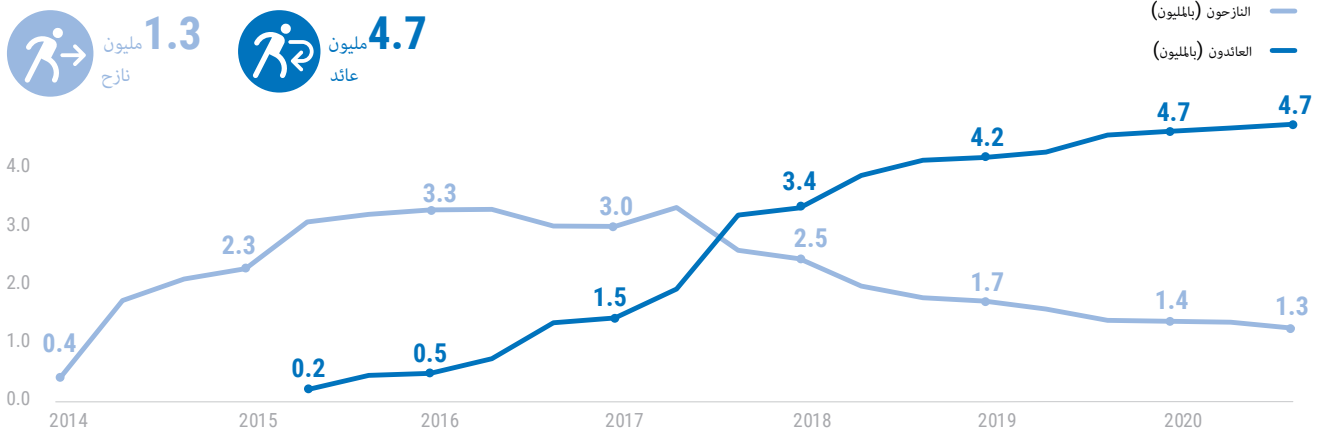
التأثير على السكان

بعد ثلاث سنوات من انتهاء العمليات العسكرية واسعة النطاق ضد تنظيم داعش، لا يزال 1.3 مليون نازح في العراق. يعيش أربعة من كل خمسة نازحين خارج المخيمات، في المناطق الحضرية أو الريفية، ومعظمهم في وسط وغرب وشمال العراق. معظم النازحين لديهم خيارات محدودة لإيجاد حلول دائمة لنزوحهم، ونتيجة لذلك، قبل إغلاق المخيمات الأخيرة، عاد أقل من 1% من النازحين في المتوسط كل شهر إلى مناطقهم الأصلية في عام 2020. وعلى الرغم من عودتهم، فإن العديد منهم من بين 4.7 مليون عائد لا يزال لديهم احتياجات إنسانية كبيرة، بما في ذلك الافتقار إلى المأوى الملائم وسبل العيش والخدمات الأساسية والتماسك الاجتماعي والسلامة في مناطق العودة، والمناطق التي تشهد وصول المزيد من الأشخاص حيث يضطرون إلى مغادرة المخيمات التي تم إغلاقها بشكل مفاجئ.

تتأثر الاحتياجات الإنسانية في العراق بشكل أساسي بالصراع والنزوح، مع ظهور صدمة إضافية جراء انتشار فيروس كورونا في عام 2020. إن تأثير فيروس كورونا - لا سيما فقدان سبل العيش وتعطيل الوصول إلى الخدمات وزيادة مخاطر الحماية، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي - كان له تأثير اجتماعي واقتصادي كبير على السكان بشكل عام، وزاد من الاحتياجات الإنسانية بين السكان المتضررين من النزاع، ولا سيما في مواقع خارج المخيمات ومناطق العودة.

أدى إغلاق مخيمات النازحين ومواقع النزوح غير الرسمية الكبيرة في المناطق الخاضعة للسيطرة الإدارية الفيدرالية في العراق أواخر عام 2020 إلى نزوح ثانوي لحوالي 30 بالمائة من المتضررين، ولم يتمكن ما يقدر بنسبة 20 بالمائة من الحصول على سكن آمن وكريم. لم تكن الظروف في بعض المناطق الأصلية مواتية للعودة، ويواجه العديد من المتضررين من عمليات إغلاق المخيمات الأخيرة حواجز أكبر تحول دون عودة المجموعات السابقة من العائدين، بما في ذلك المساكن والقرى المدمرة بالكامل، ونقص الوثائق المدنية، والاعتقاد السائد بالانتماء لتنظيم داعش.

تنقل النازحين عبر الوقت (اعتباراً من آب/ أغسطس 2020)



المصدر: مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة

فقدان سُبل العيش والدخل

المدنية والأشخاص الذين يُعتقد أنهم ينتمون إلى الجماعات المتطرفة. وبسبب الوباء، تم تقييد حرية التنقل، وتم تقييد الوصول إلى الدعم القانوني والمجتمعي، وزادت عمليات إغلاق المدارس والضغوط الاقتصادية من استخدام آليات المواجهة السلبية الضارة، بما في ذلك عمالة الأطفال، وزواج الأطفال، وأشكال العمل الاستغلالية. كما أن تجنيد الجماعات المسلحة للأطفال في المناطق التي تعمل فيها لا يزال يشكل خطراً جسيماً على المراهقين. علاوة على ذلك، لا يزال التلوث الواسع النطاق للأراضي بالذخائر المتفجرة يُشكل مصدر قلق رئيسي يتعلق بالحماية، مما يعرض سلامة الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتضررة للخطر ويُشكل تحدياً أمام العودة الآمنة.

وجد نظام رصد الحماية التابع لمجموعة الحماية أن مخاطر الحماية زادت بشكل كبير أثناء الجائحة في المجتمعات المتضررة من النزاع، لا سيما بالنسبة للفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. على الرغم من تدهور بيئة الحماية في مختلف أنحاء البلاد، إلا أنها كانت حادة بشكل خاص بالنسبة للأشخاص في الأنبار وصلاح الدين وكركوك وديالى ونينوى الذين أبلغوا عن صدمات نفسية وتوتر وقلق؛ ونقص تعليم الأطفال والخدمات المتخصصة للنساء؛ والافتقار إلى الأماكن الآمنة والخصوصية؛ والافتقار إلى الوصول إلى الصحة الجنسية والإنجابية؛ والعنف وسوء المعاملة داخل الأسرة.

الأطفال الذين كان العديد منهم يعيشون بالفعل مع التأثير النفسي والاجتماعي المستمر للنزاع المسلح، تضرروا أيضاً من الوباء. فقد أكثر من 10 ملايين طالب في العراق إمكانية الوصول إلى التعليم بسبب إغلاق المدارس، الأمر الذي يضر بالتنمية وإمكانية التعلم، ويحدث الصدمات والتوتر والقلق مع زيادة التعرض للمخاطر، مثل عمالة الأطفال أو زواج الأطفال أو التجنيد مع الجماعات المسلحة، في غياب البيئة الوقائية التي توفرها المدرسة. كما أن الأطفال معرضون بشكل متزايد لخطر الإصابة بأمراض يمكن الوقاية منها بسبب إرهاب النظام الصحي.

يواجه العراقيون ذوي الإعاقة تحديات خاصة بالإضافة إلى تلك الناشئة عن نزوحهم. تشمل بعض أكبر العوائق التي تحول دون الوصول إلى الخدمات المتخصصة ما يلي: ارتفاع تكاليف الخدمات والأجهزة المساعدة والأدوية (عند توفرها)؛ والبيئات المادية التي يتعذر الوصول إليها؛ والنقل المحدود الميسور والموثوق؛ وصعوبة في المشي / التواصل / الرؤية؛ وانخفاض صافي الدخل للأسر التي فيها شخص واحد على الأقل من ذوي الإعاقة (دخل الأسرة المنخفض مقروناً بارتفاع التكاليف المرتبطة بإدارة الإعاقة). اشتدت حدة العديد من هذه الحواجز والظروف خلال فترة فيروس كورونا. أفاد أكثر من ثلث الأسر التي فيها فرد واحد على الأقل من

كان معدل البطالة في العراق مرتفعاً بنسبة 19% قبل فيروس كورونا، وقد زاد هذا الرقم منذ ذلك الحين. وجد مسح أجرته منظمة العمل الدولية في يونيو / حزيران 2020 لسوق العمل للأسر الضعيفة أن ثلاثة أرباع الأسر فقدت وظيفتها المعتادة وأن متوسط دخل الأسرة الشهري انخفض بنسبة 40 في المائة. نظراً لأن أكثر من 80 في المائة من الأسر ليس لديها مدخرات، فقد تم الإبلاغ عن أن الموارد المالية غير كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية. قدر برنامج الأغذية العالمي في تشرين الأول / أكتوبر 2020 أن 5.3 مليون شخص في جميع أنحاء البلاد يستخدمون استراتيجيات التكيف السلبية ويمكن أن تتدهور ظروفهم المعيشية.

من بين السكان المتضررين من النزاع، أفاد ما يقرب من 18 في المائة من الأسر أن لديها فرداً واحداً على الأقل فقد وظيفته إما بشكل مؤقت أو دائم بسبب فيروس كورونا، مع انتشار فقدان الوظائف بشكل خاص في صفوف النازحين. أفاد حوالي 34 بالمائة من أسر النازحين التي تعيش خارج المخيمات و28 بالمائة من النازحين الذين يعيشون في المخيمات بفقدان الوظائف بسبب فيروس كورونا، مقارنة بـ 12 بالمائة للأسر العائدة. ومع ذلك، يعتقد معظمهم أن فقدان الوظائف المرتبط بفيروس كورونا سيكون مؤقتاً. يتوقعون العودة إلى الوظيفة السابقة بعد زوال الفيروس. وفي المقابل، توقع 4 في المائة فقط من الأسر النازحة داخل المخيمات و3 في المائة من الأسر النازحة داخل المخيمات و1 في المائة من الأسر العائدة أن فقدان الوظائف بسبب فيروس كورونا سيكون دائماً.

ومع ذلك، لا تزال البطالة مرتفعة بشكل خاص في صفوف النازحين داخل المخيمات: ذكرت 29% من الأسر أن فرداً واحداً على الأقل عاطل عن العمل ويسعى بنشاط للحصول على عمل، مقارنة بـ 22% من النازحين خارج المخيمات و18% من العائدين. في الوقت نفسه، ارتفع متوسط الإنفاق على الغذاء لكل أسرة في العام أيضاً من 230,000 دينار عراقي (حوالي 192 دولاراً أمريكياً) في عام 2019 إلى 280,000 دينار عراقي (حوالي 234 دولاراً أمريكياً) في عام 2020، وما يقرب من ثلثي النازحين خارج المخيمات ونتيجة لذلك، زادت نسبة الأسر التي تعتمد على استراتيجيات التكيف السلبية بالنسبة للنازحين والعائدين.

تزايد مخاوف الحماية

لا تزال المجتمعات المتضررة من النزاع تواجه مخاطر جسيمة تتعلق بالحماية، وخاصة المجموعات السكانية الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص الذين يفتقرون إلى الوثائق

ذوي الإعاقة بأنهم غير قادرين على الوصول إلى الخدمات الأساسية بسبب الصعوبات المعرفية و / أو الجسدية.

التأثير على النظام والخدمات

البيئة المعيشية

اعتبارًا من 1 تشرين الأول / أكتوبر 2020، من بين 1.3 مليون نازح، يعيش 72 في المائة في أماكن خاصة (بما في ذلك أماكن الإقامة الخاصة / المستأجرة أو مع عائلات مضييفة) ويعيش 20 في المائة في مخيمات رسمية للنازحين. ويعيش 8 في المائة المتبقين في مساكن دون المستوى المعيشي (يعتبر مأوى حرجًا)، خارج المخيمات، مثل الأكواخ المؤقتة في المستوطنات العشوائية أو المباني غير المكتملة أو المهجورة أو غير السكنية، الأمر الذي يترك حوالي 104,000 نازح معرضين لظروف مناخية قاسية ومخاطر متزايدة تتعلق بالحماية. ومن بين 4.7 مليون عائد، يعيش 95 في المائة في أماكن إقامتهم المعتادة و2 في المائة في أماكن خاصة أخرى، بما في ذلك مع أسر مضييفة. ومع ذلك، يعيش ما يصل إلى 4 في المائة من جميع العائدين (185,000 شخص) في مأوى متهاك.

تعطيل الخدمات الأساسية المثقلة أساساً

كانت الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي، والخدمات القانونية في مواقع النزوح والعودة غير كافية قبل انتشار الوباء. أدت التدابير المفروضة للحد من انتشار فيروس كورونا إلى مزيد من تعطيل الخدمات والوصول إليها. أغلقت المدارس وبرامج التغذية المدرسية المرتبطة بها، وكان الوصول إلى المنشآت الصحية العامة محدودًا وزاد الطلب على مرافق المياه والصرف الصحي حيث حاولت العائلات منع انتشار المرض. تم إغلاق مديريات الشؤون المدنية والمحاكم لمعظم أيام السنة في 2020، وعلى الرغم من الاستئناف التدريجي للعمل، فقد تم الإبلاغ عن تراكم كبير في القضايا القضائية. هذه الاضطرابات خطيرة بشكل خاص بالنسبة للسكان النازحين والعائدين، الذين يواجهون صعوبات إضافية في الوصول إلى الخدمات بسبب التمييز أو الحواجز المادية أو المالية أو وصمة العار أو فقدان الوثائق الفردية الرئيسية.

عمل الأسواق والقدرة على الصمود

أثبتت الأسواق المحلية قدرتها على الصمود في جميع المحافظات في مواجهة الوباء. وبسبب عدم اليقين داخل الاقتصاد العالمي والوطني، ومحدودية السيولة في الأسواق المالية، ارتفعت أسعار السلع الأساسية في البداية، وبلغت

ذروتها بين شهري آذار/ مارس وأيار/ مايو 2020. ومع تكيف أسواق المنتجات الأساسية مع البيئة الجديدة، استقرت الأسعار إلى حد ما. واعتبارًا من تشرين الأول/ أكتوبر، ارتفعت أسعار السلع الغذائية وغير الغذائية الرئيسية، في المتوسط، بنحو 10 في المائة مقارنة بفترة ما قبل الجائحة. ولوحظ اتجاه مماثل فيما يتعلق بعمل الأسواق الغذائية وغير الغذائية وإمكانية الوصول إليها التي واجهت تحديات كبيرة في الأشهر الأولى من الوباء، لا سيما في كركوك والنجف والأنبار. بحلول أيلول/ سبتمبر، أظهرت أسواق كركوك فقط محدودية في العمل. اعتبارًا من نهاية العام، لا يزال الوضع الاقتصادي العام متقلبًا للغاية، وستكون المراقبة الدقيقة للأوضاع المتغيرة المتعلقة بالأسواق وأسعار السلع الأساسية، فضلًا عن القوة الشرائية للعراقيين مهمة في عام 2021.

التأثير على الوصول الإنساني

في سياق ما بعد الصراع الذي يتميز بالعوائق البيروقراطية وتعدد الجهات الأمنية المسلحة، تدهورت ظروف وصول المساعدات الإنسانية في العراق مع ظهور فيروس كورونا. في شهر آذار/ مارس 2020، ومن أجل احتواء انتشار الوباء، فرضت حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان حظر تجول وقيود على الحركة على مستوى البلاد. تم حظر التنقل بين المحافظات في الغالب لمدة خمسة أشهر، الأمر الذي حدّ من قدرة الشركاء في المجال الإنساني على الوصول إلى مواقع المشروع أو نقل الإمدادات الهامة والموظفين عبر المحافظات أو المناطق. تأثرت العمليات والبعثات الإنسانية بتدابير احتواء فيروس كورونا في 77 في المائة من المناطق. تباين التأثير حسب المحافظة، اعتمادًا على مدى سرعة وقدرة السلطات على مستوى المحافظة على الاستجابة للحالات الأولية ومدى سرعة تعاونها مع المنظمات الإنسانية لمنح استثناءات على مستوى المحافظات لتدخلات الإنسانية.

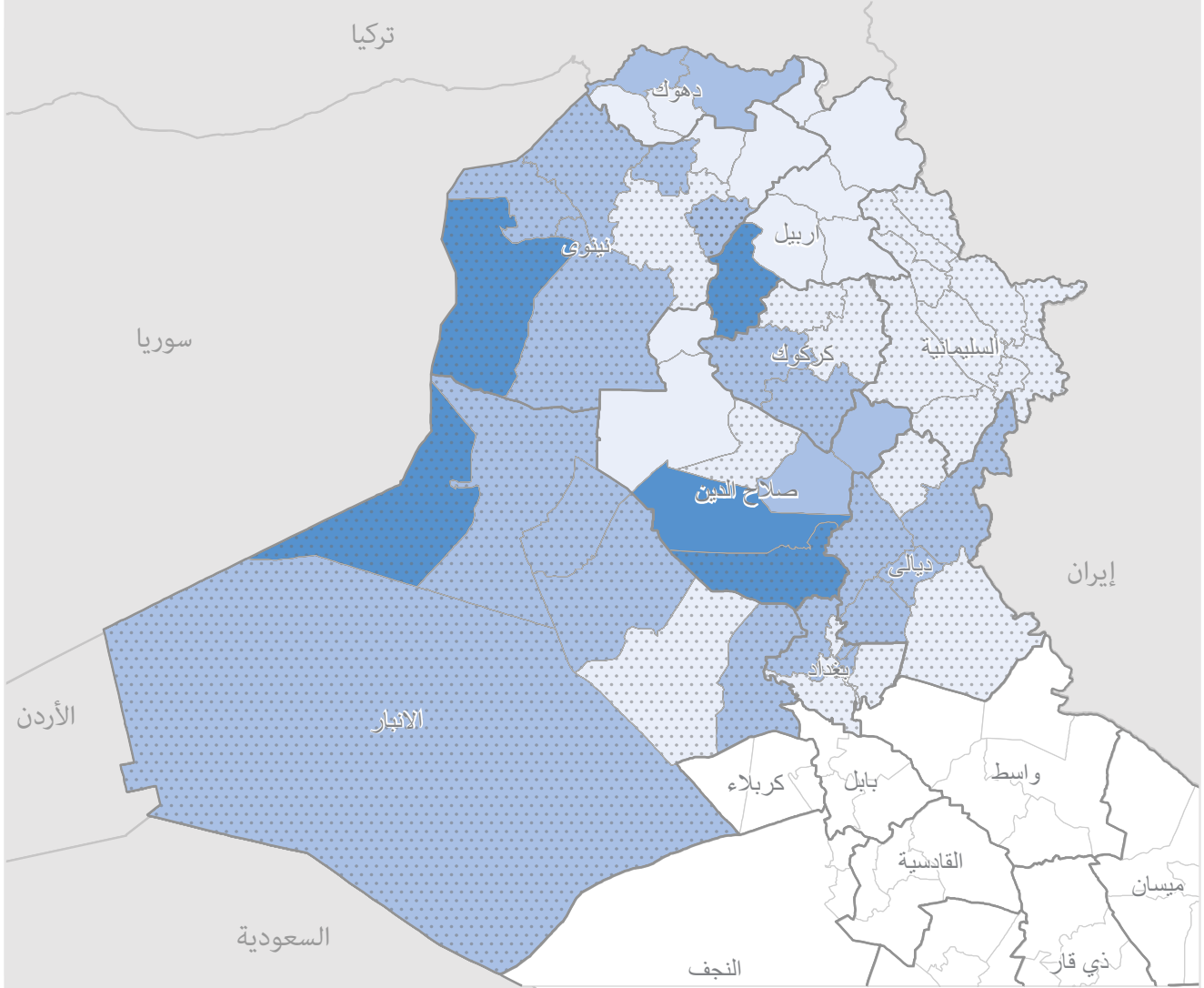
تضاعف عدد المناطق التي تعاني من صعوبات عالية في الوصول إلى أربعة أضعاف بين تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 ونيسان/ أبريل 2020 بسبب تعليق آلية الحكومة الفيدرالية لمنح تصاريح الوصول على المستوى الوطني للمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى قيود الحركة المتعلقة بفيروس كورونا. أشارت التقارير إلى أن القيود الإدارية العامة تؤثر على 92 في المائة من المناطق.

بحلول شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2020، تحسنت ظروف التنقل الداخلي، حيث تم رفع أو تخفيف حظر التجول والقيود المفروضة على الحركة المتعلقة بفيروس كورونا، مع إعادة إنشاء الحكومة العراقية الآلية الوطنية لترخيص حركة المنظمات غير الحكومية. بحلول تشرين الأول/

أكتوبر، انخفض عدد المناطق التي تعاني من قيود عالية بنسبة 60 في المائة مقارنة بشهر نيسان/ أبريل، على الرغم من أن الظروف لا تزال غير قابلة للمقارنة مع مستويات عام 2019. وبحلول تشرين الثاني/ نوفمبر، كان أكثر من 1.8 مليون شخص محتاج، بما في ذلك 343,000 نازح، يعيشون في مناطق فيها قيود متوسطة إلى عالية على الوصول الإنساني في محافظات الأنبار وبغداد وديالى وكركوك ونيوى وصلاح الدين والسليمانية.

مستويات صعوبة الوصول إلى الأفضية السكنية كما تراها الجهات الفاعلة في المجال الإنساني (تشرين الثاني/ نوفمبر 2020)

(مستويات صعوبة الوصول إلى الأفضية السكنية كما تراها الجهات الفاعلة في المجال الإنساني (تشرين الثاني/ نوفمبر 2020)



التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في التقرير لا تعني التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطاتها، أو بشأن تعيين حدودها

المناطق المتضررة من القيود المتعلقة بفيروس كورونا على العمليات الإنسانية

الوصول / قيود الوصول المنخفضة (المستوى 1): قيود وصول قليلة نسبيًا. قد توجد جهات فاعلة مسلحة أو نقاط تفتيش أو عوائق أخرى مثل العوائق الإدارية وقد تعرقل الأنشطة الإنسانية. ومع ذلك، لا يزال بإمكان المنظمات الإنسانية من خلال الموارد والتصاريح المتاحة العمل والوصول إلى جميع الأشخاص المستهدفين المحتاجين تقريبًا

قيود متوسطة على الوصول (المستوى 2): قد تكون الجهات المسلحة أو نقاط التفتيش أو ضعف الأمن أو العوائق الإدارية أو غيرها من العوائق موجودة، وغالبًا ما تؤدي إلى قيود على التحركات والعمليات الإنسانية. تستمر العمليات في هذه المناطق مع قيود منتظمة

قيود الوصول العالية (المستوى 3): توجد جهات فاعلة مسلحة، ونقاط تفتيش، ومستويات عالية من انعدام الأمن، وعقبات إدارية، بالإضافة إلى عوائق أخرى، وغالبًا ما تؤدي إلى قيود على تحركات وعمليات الإغاثة الإنسانية. تواجه العمليات في هذه المناطق صعوبات كبيرة وأحيانًا تكون مستحيلة

الأشخاص المحتاجون

الأعداد الحالية

الأشخاص ذوي الإعاقة

15%

الأطفال

44%

النساء

26%

النمط (2016 - 2020)



الأشخاص المحتاجون

4.1 مليون

من بين النازحين، 92% نزحوا لأكثر من ثلاث سنوات و70% لأكثر من خمس سنوات. هناك 221,000 شخص في المخيمات، وآلاف آخرين في المستوطنات العشوائية والمسكن المتهاك، ولديهم احتمالات محدودة لتأسيس حياة آمنة وكريمة في أماكن أخرى؛ في حين أن تدهور الأوضاع في مناطق العودة يهدد أيضًا استدامة العديد من عمليات العودة التي حدثت.

من بين الأشخاص المحتاجين، تضررت مجموعات محددة من الأشخاص بشكل غير متناسب بفيروس كورونا ولا يزال وضعهم في تدهور في ظل غياب حلول دائمة وأمنة وكريمة. تعاني الأسر التي تعيلها النساء والأطفال وكبار السن والشباب وعمال الأجر اليومي والأشخاص الذين يعيشون في مساكن دون المستوى وكذلك الأشخاص الذين يعانون من إعاقة أو مرض مزمن من احتياجات أكثر صعوبة ويواجهون أيضًا عقبات كبيرة في تلبية هذه الاحتياجات.

لا يزال العراقيون المتضررون من النزاع مع تنظيم داعش يواجهون تحديات إنسانية كبيرة. من أصل 6 ملايين نازح خلال النزاع، عاد 4.7 مليون إلى مناطقهم الأصلية، بينما لا يزال 1.3 مليون شخص نازحين. ولا يزال 4.1 مليون نازح وعائد لديهم احتياجات إنسانية في مختلف أنحاء البلاد.

بينما لا يزال العدد الإجمالي للأشخاص المحتاجين مماثلًا لعام 2020، فقد زاد عدد النازحين والعائدين الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية بشكل كبير. تشير التقديرات إلى وجود 2.4 مليون شخص في حاجة ماسة في 2020-2021 مقارنة بـ 1.8 مليون شخص في 2019-2020؛ ويُعزى هذا الارتفاع إلى الأثر الاجتماعي والاقتصادي لفيروس كورونا. كانت الزيادة في شدة الاحتياجات الإنسانية كبيرة بشكل خاص بالنسبة للعائدين والنازحين الذين يعيشون خارج المخيمات.

النازحون في المخيمات

تغير السكان المحتاجين بشدة من عام 2020

23% ✓

السكان المحتاجين بشدة

151 ألف

تغير السكان المحتاجين من عام 2020

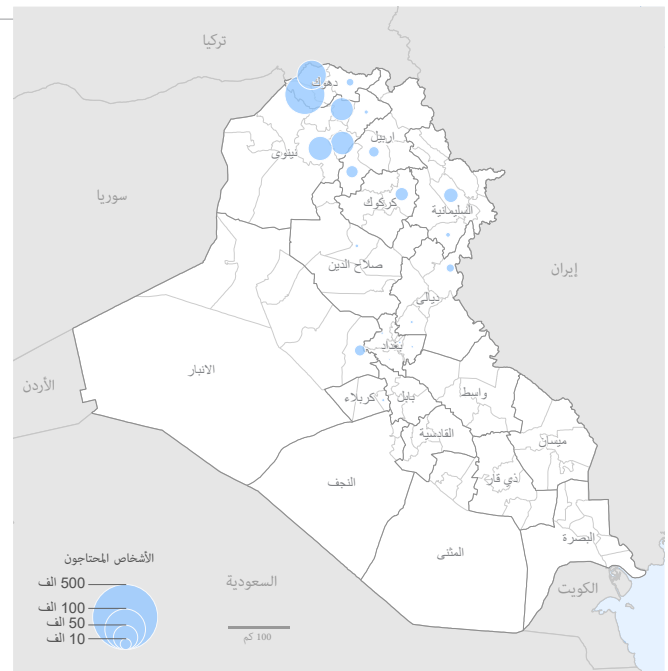
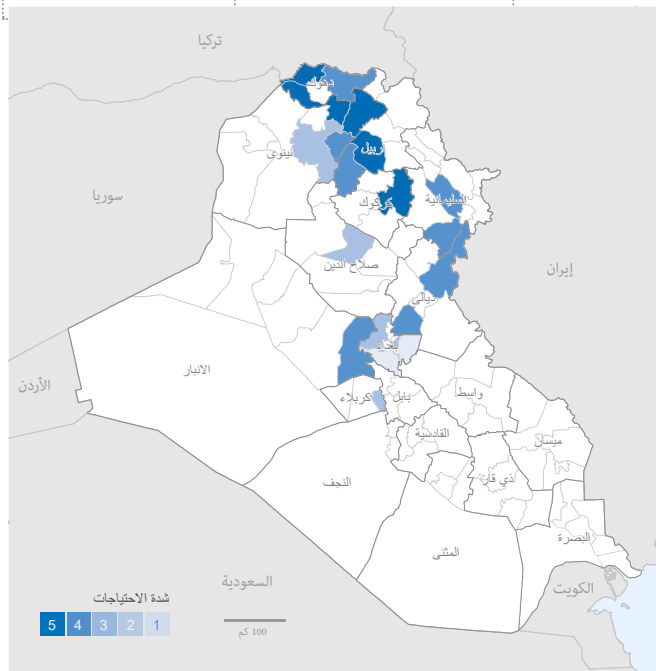
40% ✓

السكان المحتاجون

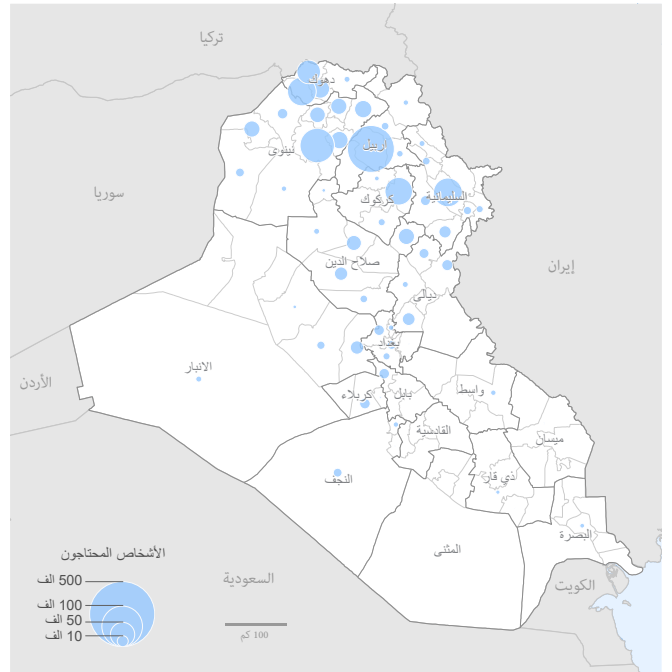
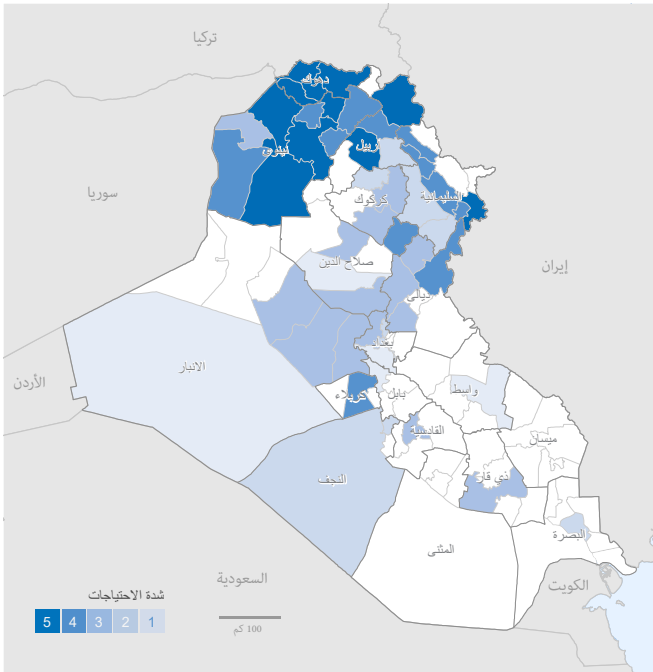
257 ألف

العدد الكلي للسكان

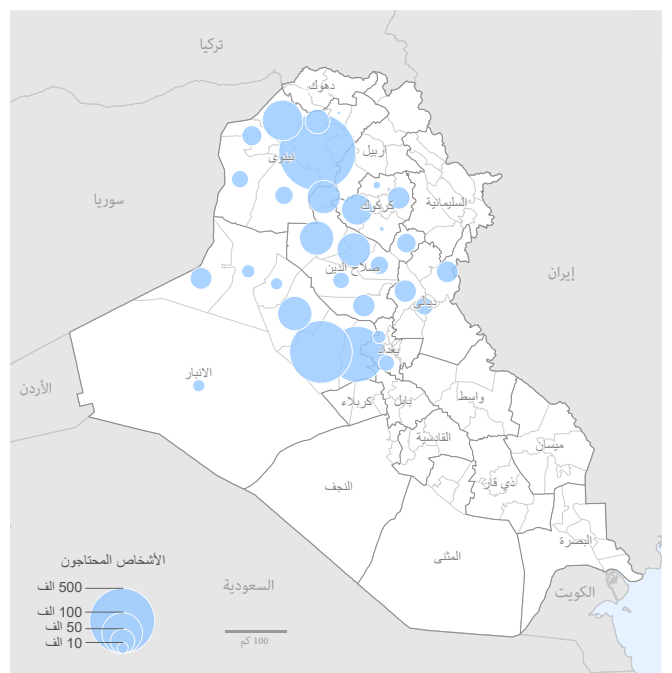
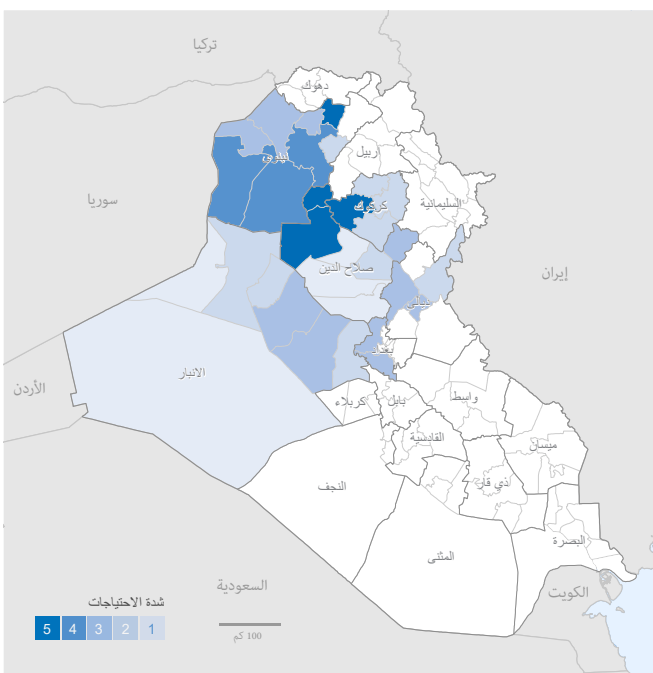
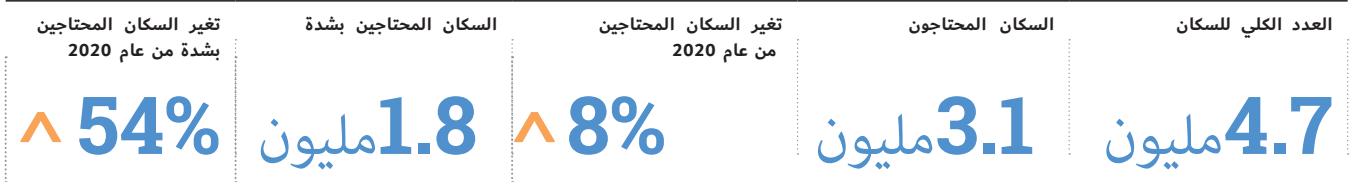
257 ألف



النازحون خارج المخيمات



العائدون



التحليل القطاعي

السكان المحتاجون

النمط (2019-2020)

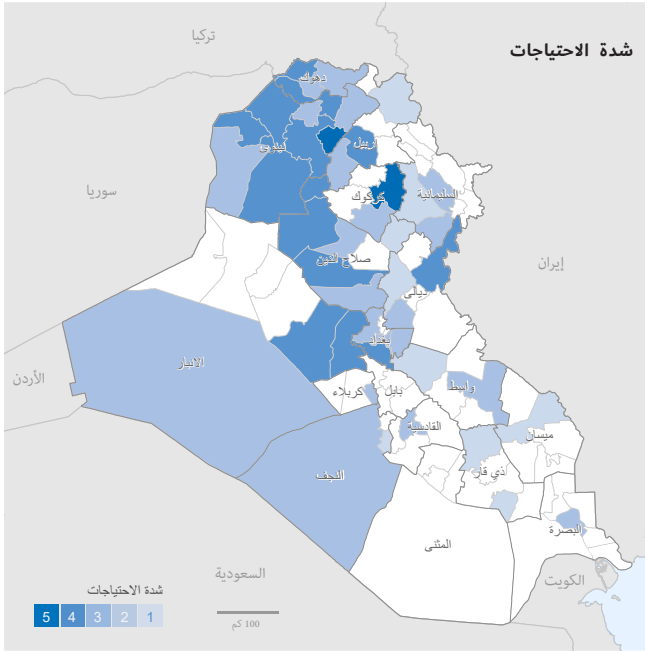
السكان المحتاجين بشدة

361 ألف

343 ألف

25%
التازون خارج المخيمات

75%
التازون داخل المخيمات



التعليم

السكان المحتاجون

النمط (2019-2020)

السكان المحتاجين بشدة

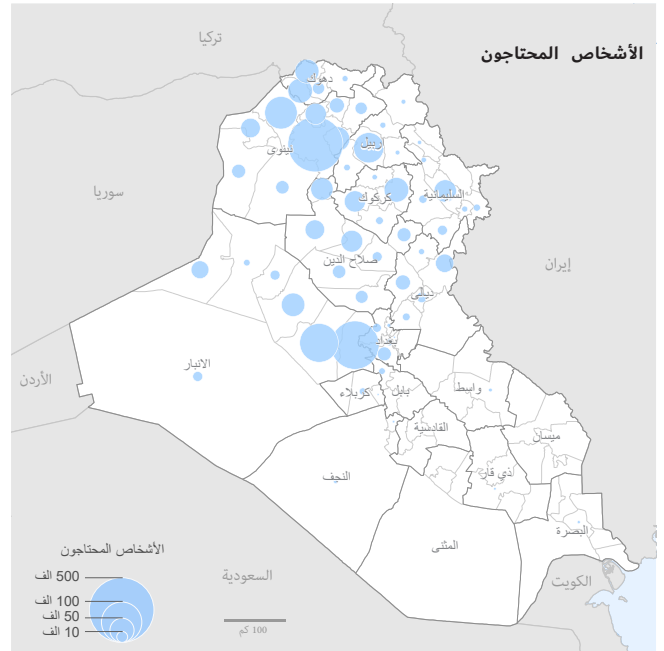
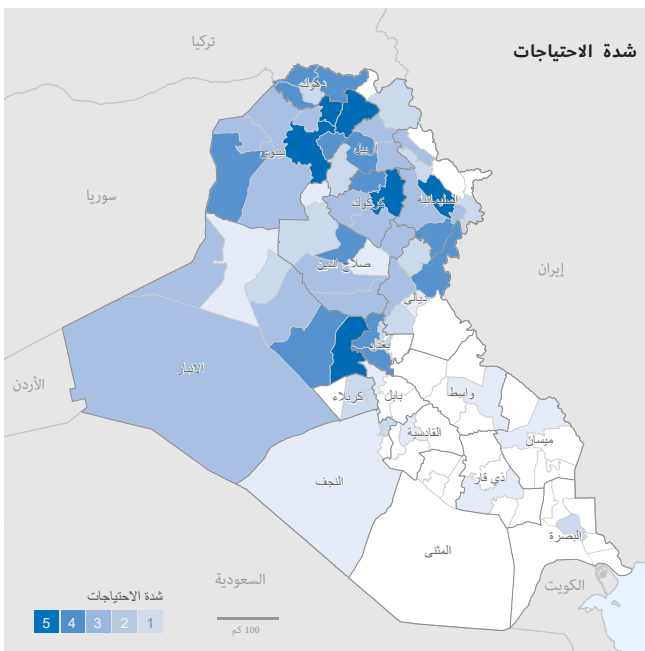
1.3 مليون

718 ألف

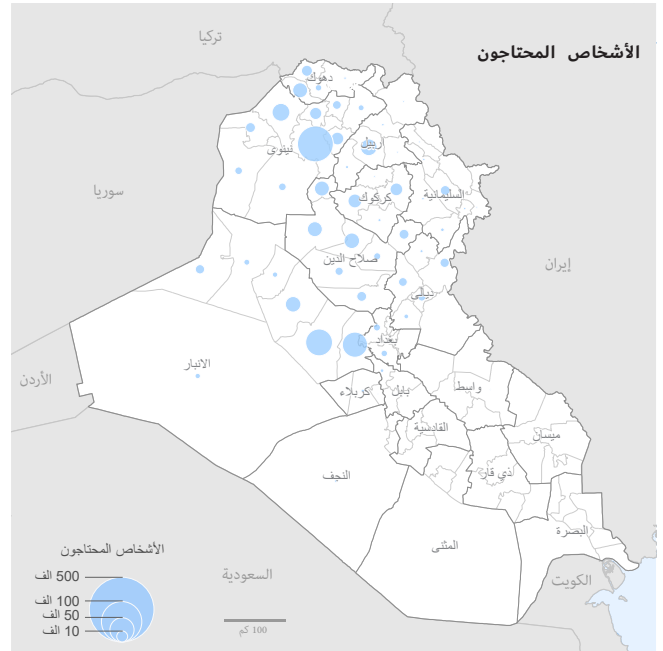
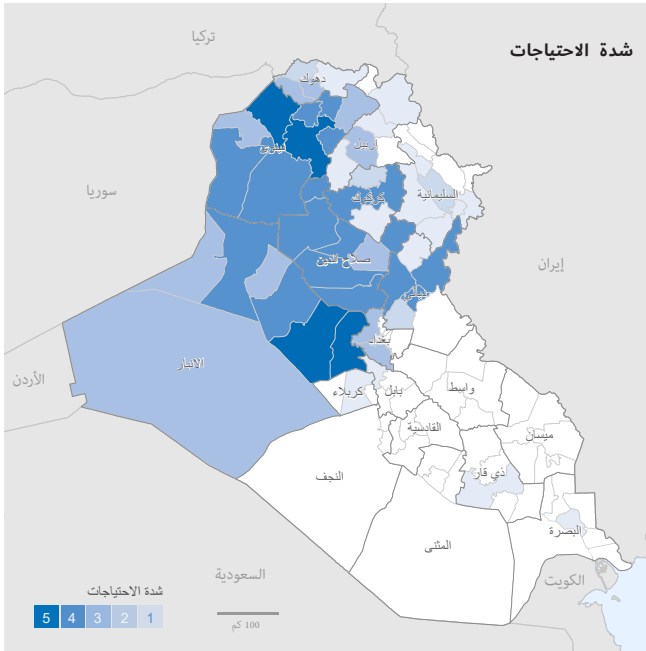
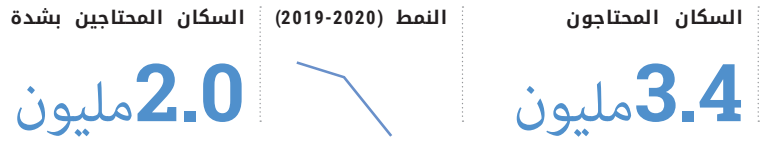
67%
العائدون

26%
التازون خارج المخيمات

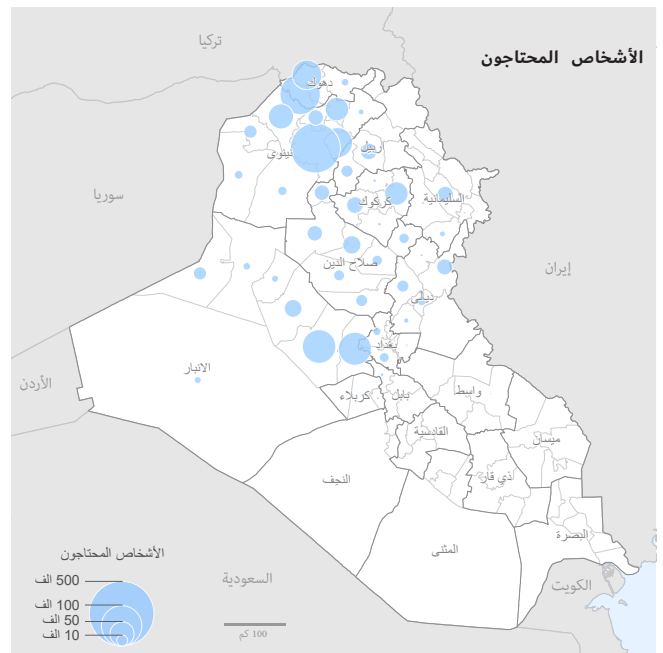
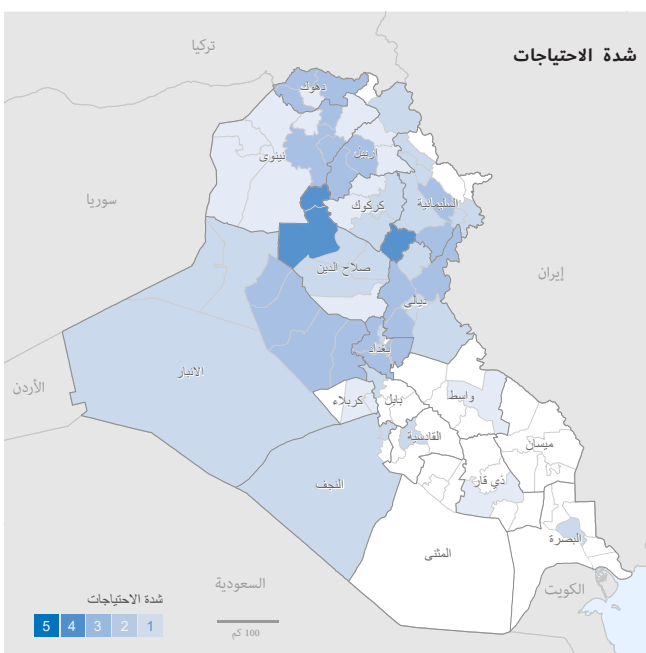
7%
التازون داخل المخيمات



سبل العيش في حالات الطوارئ



الأمن الغذائي



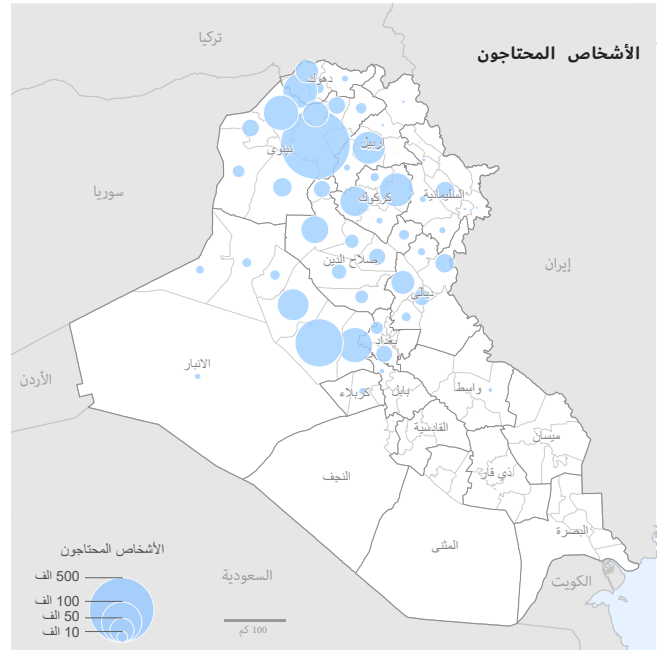
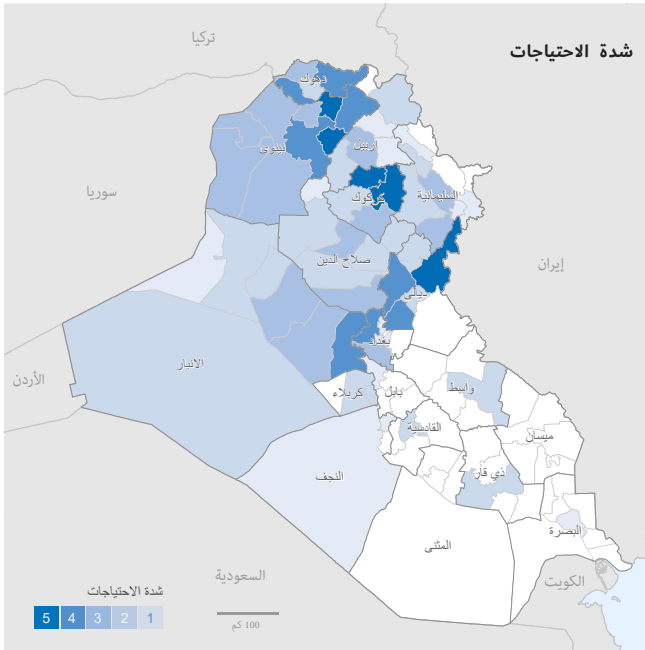
6%
التأخون داخل المخيمات
18%
التأخون خارج المخيمات
76%
العائدون

النمط (2019-2020) السكان المحتاجين بشدة

السكان المحتاجون

646 ألف

2.4 مليون



الحماية، الأعمال المتعلقة بالألغام، والإسكان والأراضي والممتلكات

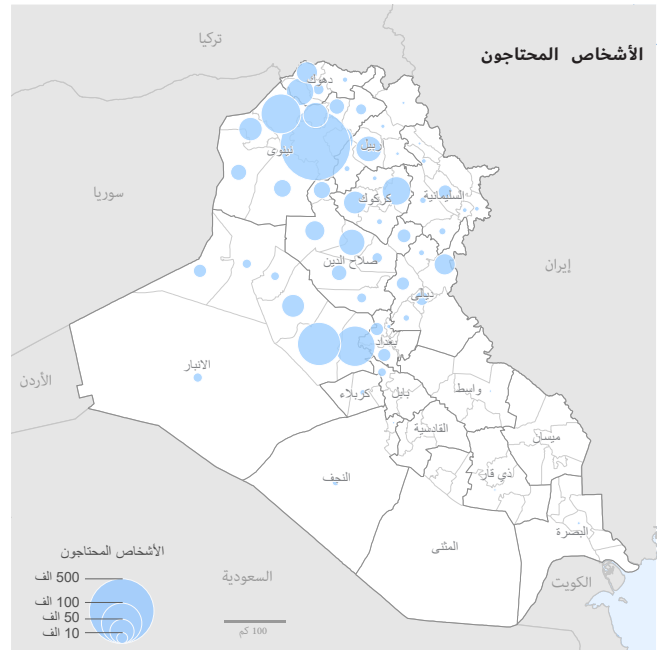
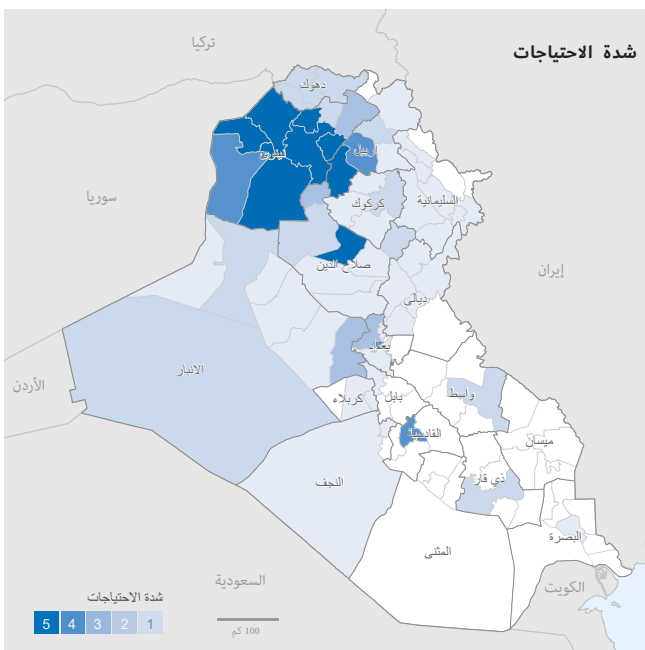
4%
التأخون داخل المخيمات
10%
التأخون خارج المخيمات
86%
العائدون

النمط (2019-2020) السكان المحتاجين بشدة

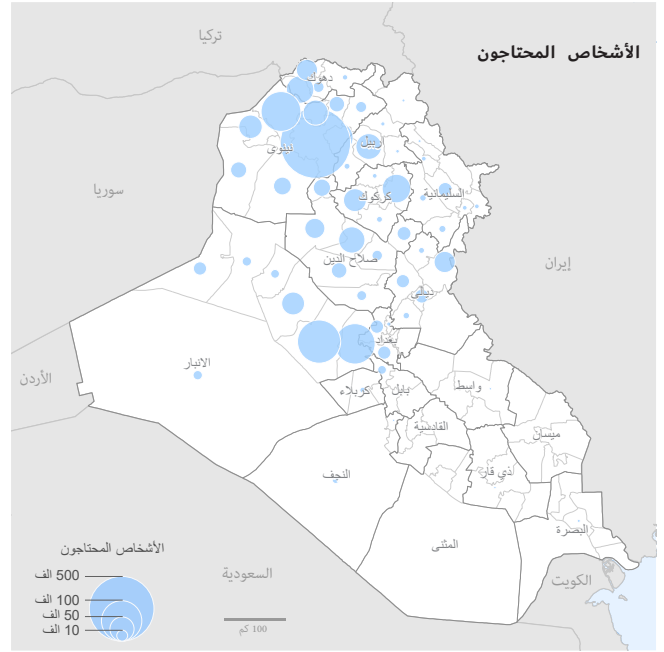
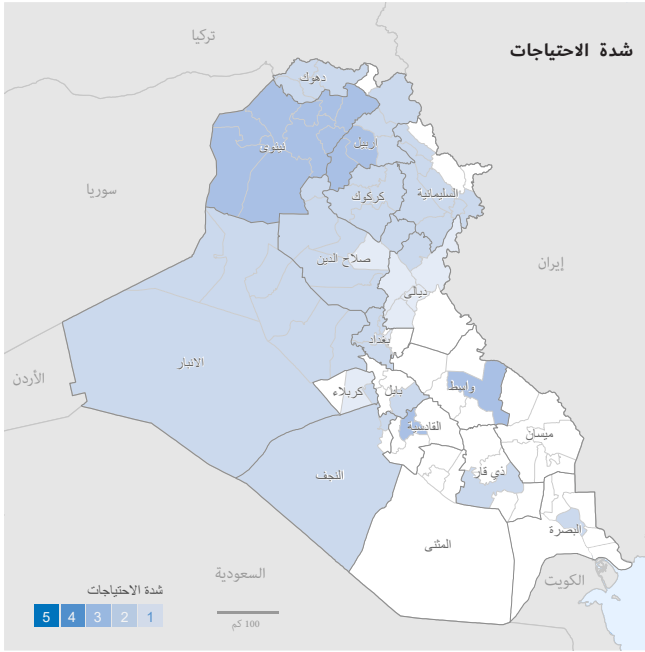
السكان المحتاجون

824 ألف

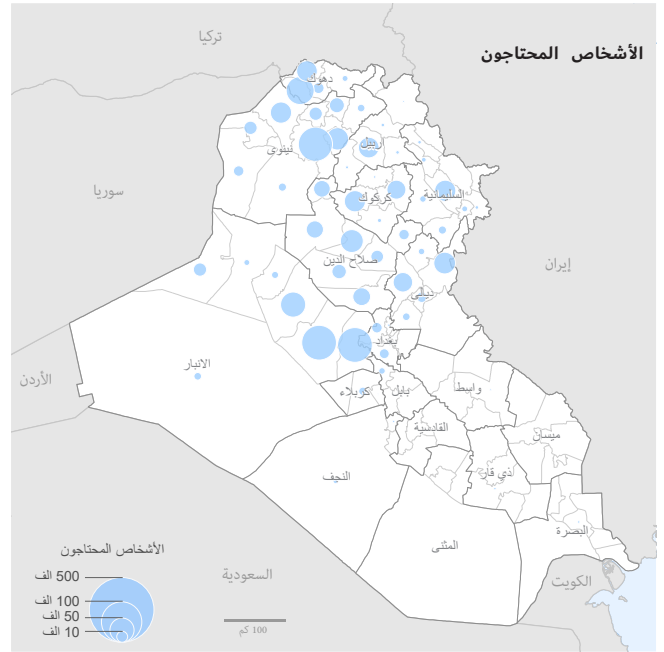
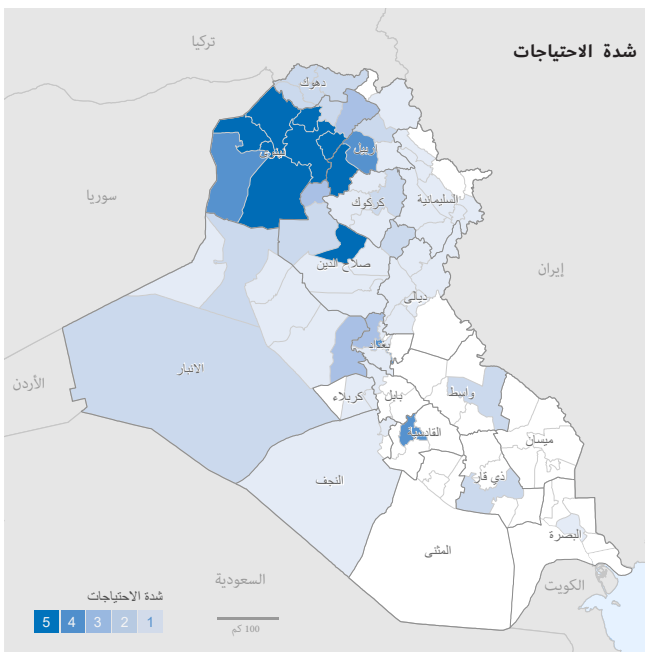
2.2 مليون



حماية الطفل



العنف المبني على النوع الاجتماعي



المأوى واللوازم غير الغذائية

السكان المحتاجون

النمط (2019-2020)

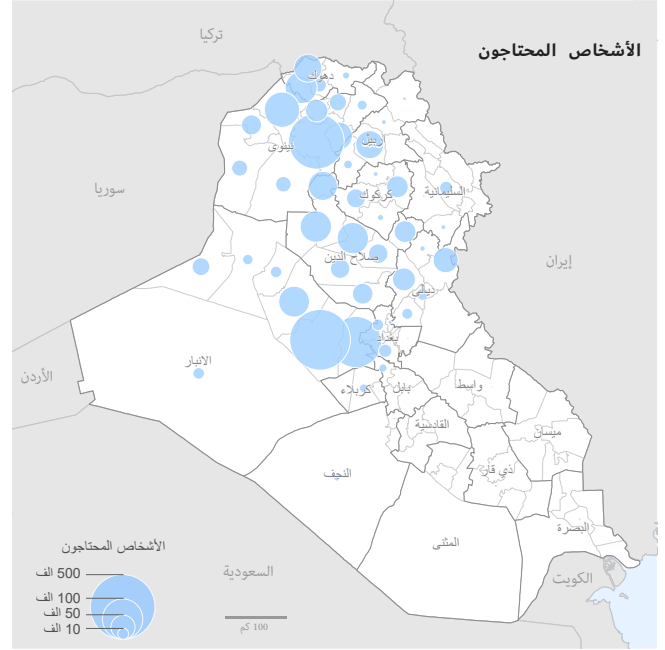
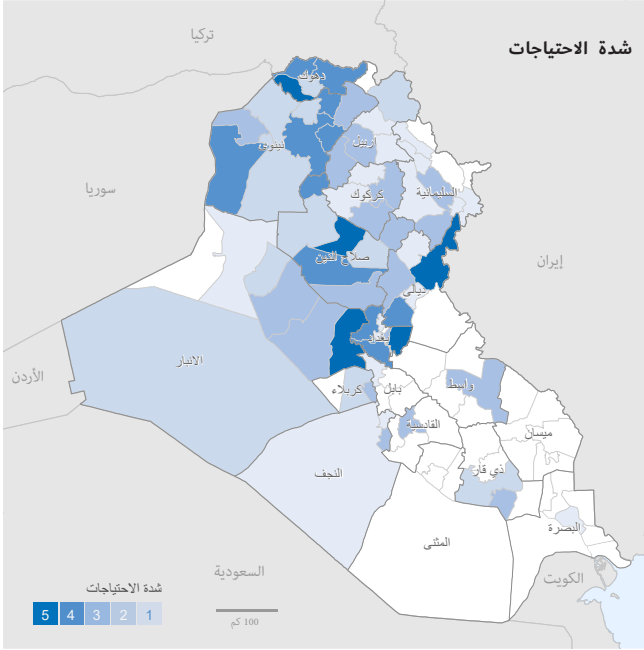
السكان المحتاجين بشدة

2.6 مليون

934 ألف

8%
التازمون خارج المخيمات
العائلون

28%
التازمون داخل المخيمات



الماء والصرف الصحي

السكان المحتاجون

النمط (2019-2020)

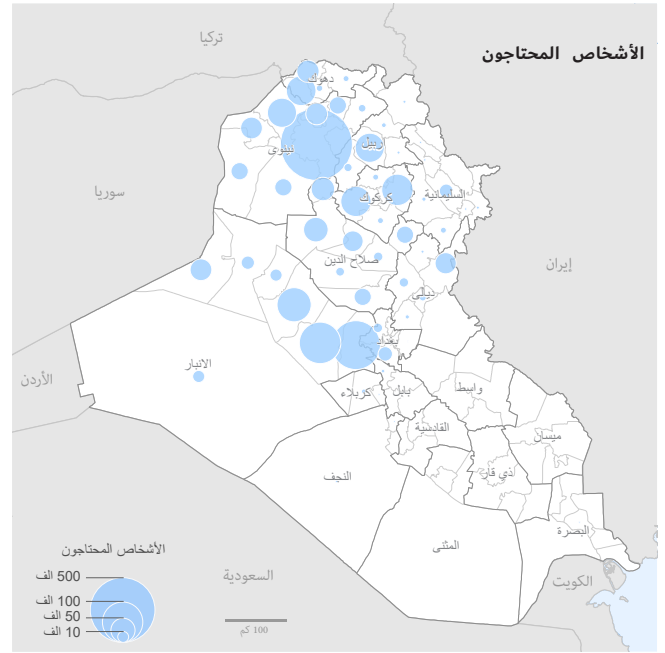
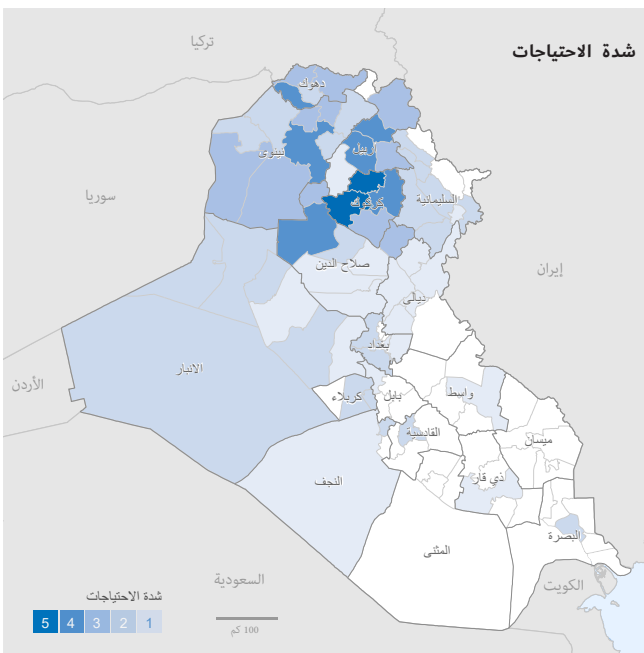
السكان المحتاجين بشدة

2.6 مليون

1.3 مليون

14%
التازمون خارج المخيمات
العائلون

21%
التازمون داخل المخيمات



اللحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية العراق

صادر في شباط / فبراير 2021